صفة له اى للمحل الذى فرضناه موصوفا به وهذا ايضا باطل وان كان الحال فى كل جزء من المحل قائما بالتمام فيقوم
الواحد الشخصى بالكثير وقد عرفت بطلانه بديهة او لا بالتمام فيكون جزء منه قائما بجزء وجزء باخر وهو المراد بالانقسام يعنى
انقسام الحال بحسب انقسام المحل وقد اعترض على هذا الاستدلال بانه يجوز ان يقوم الحال بمجموع المحل المنقسم من حيث
هو مجموع ويكون صفة له وان لم ينقسم بانقسامه ومثل ذلك يسمى حلولا غير سريانى فاشار اليه والى جوابه بقوله وقوله حتى
قال هذا الذى ذكرتموه انما يصح فيما يكون الحلول فى المحل المنقسم حلول السريان فيه اذ بدونه لا يلزم انقسام الحال بانقسام
محله لا طائل له ولا فائدة فيه لانا بينا ان كل جزء من المحل المنقسم الذى حل فيه صفة متصف بجزء منها ولا معنى
للسريان الا ذلك وفيه بحث لان حاصل ذلك الاعتراض انا لا نم انه اذا لم يكن الحال ولا شئ منه فى جزء من اجزاء المحل
لم يكن صفة له ودعوى الضرورة غير مسموعة لجواز ان يكون حالا فى المجموع من حيث هو هو ولا يكون حالا فى شئ من
اجزائه كالنقطة فى الخط والاضافة فى محلها عند القائل بوجودهما هذا واذا ثبت ان الحال فى المحل المنقسم يجب ان
يكون منقسما بحسبه فاذا كانت الوحدة وجودية لزم انقسامها بانقسام الجسم الذى حلت فيه وانه اعنى انقسام الوحدة
ضرورى البطلان فوجب ان يكون الوحدة امرا اعتباريا فان قلت الوحدة التى هى صفة الجسم بحسب نفس الامر
ان كانت وجودية وجب انقسامها بحسب الخارج وان كانت اعتبارية وجب انقسامها بحسب التوهم
وكلاهما محال قلت ان العقل يعتبر المجموع من حيث الاجمال فيعتبر له عدم الانقسام اعنى الوحدة فلا يلزم انقسامها اصلا
لان محلها ملحوظ من حيثية لا مجال فيها للانقسام ولا يمكن اعتبار الحيثيات العقلية فى الامور الخارجية وثانيهما اى
ثانى المسلكين ان يدل ابتداء اى من غير استعانة بعدمية الوحدة على ان الكثرة عدمية والا اى وان لم يكن عدمية بل
وجودية فان قامت والاظهر ان يقال والا قامت اى الكثرة بالكثير اذ لا يتصور قيامها بذاتها ولا بغير الكثير وح فاما
ان يقوم بالكثير من حيث هو كثير فيلزم قيام الواحد الشخصى بالكثير فان قام ذلك العرض الواحد بتمامه بكل واحد من الكثير
كان مما علم بطلانه بالبديهة مع استلزامه ههنا محالا آخر فان الاثنينية مثلا لو قامت بكل واحد من الواحدين
كان الواحد اثنين وان قامت بالكثير على سبيل التوزيع بان يقوم شئ من الاثنينية بهذا وآخر بذاك لم يكن الاثنينية
صفة واحدة وحدة شخصية كما ادعيتموه او تقوم بالكثير من حيث عرض له امر صار به واحدا فننقل الكلام اليه اى
الى ذلك الامر الذى صار به الكثير شيئا واحدا فالحال انه يحل فيه واحد شخصى فننقل فى ذلك الامر اما ان يحل فى الكثير من
حيث هو كثير وانه باطل او من حيث عرض له ما به صار واحدا ويلزم التسلسل فوجب ان يكون الكثرة التى هى العدد امرا
اعتباريا وهو المطلوب واعلم ان الواحد كما علمته يقال بالتشكيك على معان كواحد بالاتصال والاجتماع ووحدته امر
وجودى بالضرورة لانا نشاهد اتصال الاجسام واجتماعها وقد يقال ان المشاهد هو المتصل والمجموع وليسا
نفس الوحدة واما الاتصال والاجتماع فلا نم كونهما موجودين فضلا عن ان يكونا مشاهدين ومشاهدة الشئ
بانضمام الجسم بهما لا تدل على مشاهدتهما كما لا تدل على الاتصاف بالعمى هذا ان جعل الوحدة نفس الاتصال والاجتماع وان
جعلت كما هو الحق عبارة عن عدم الانقسام العارض للمتصل والمجتمع باعتبار الاتصال والاجتماع كانت امرا
اعتباريا كما صرح به فى قوله وكونه لا ينقسم اذ ليس له لم يعرض فيه شئ غير شئ وانه اعتبارى لان العدم ماخوذ
فيه والكثرة ليست الا مجموع الوحدات فهى تتبعها فى الوجود فان كانت الوحدات موجودة كالوحدات الاتصالية والاجتماعية

كانت الكثرة المركبة منها موجودة ايضا اذ ليس لها جزء سوى تلك الوحدات الموجودة وان كانت الوحدات امورا
معدومة كالوحدات يعنى عدم انقسامات كانت الكثرة المركبة منها معدومة ايضا وح لا يصح ان يقال ان كل عدد
موجود ولا انه لا شئ من العدد بموجود بل الحق هو التفصيل وفيه بحث لانه مبنى على ان الاتصال والاجتماع نفس
الوحدة مع كونهما وجوديين والصواب انهما سببان لعروض الوحدة الاعتبارية كما اشرنا اليه ثم ان ههنا معارضة
دالة على ان الكثرة موجودة وهى ان يقال ان العدد امر واحد قائم بالمعدودات الموجودة قال ابن سينا ان العدد له
وجود فى الاشياء ووجود فى النفس ولا اعتداد بقول من قال لا وجود له الا فى النفس نعم لو قال لا وجود له مجردا
عن المعدودات التى هى فى الاعيان الا فى النفس لكان حقا فانه لا يتجرد عنها قائما بنفسه واما ان فى الموجودات
اعدادا فذلك امر لا شك فيه ولما ثبت وجود العدد ثبت وجود الوحدة المقومة له فاشار المص الى دفع هذه المعارضة
بقوله واما ان امرا واحدا يقوم بالمجموع الذى هو المعدودات فان تخيل لم يكن ذلك الامر واحدا موجودا بل كان
اعتباريا ضرورة ان الاثنين لا يقوم بهما امر موجود واحد بالهوية وان شئت زيادة استيقان بما ذكرناه
فاستبصر بموجود فى الخارج ومعدوم فيه فانهما اثنان اى الاثنينية قائمة بهما وح فلا يتصور كونها امرا موجودا
فضلا عن كونها واحدة بالهوية او استبصر بشخص موجود فى المشرق وشخص اخر موجود فى المغرب فانهما ايضا
اثنان اى معروضان للاثنينية ونعلم بالضرورة انه لم يقم بهما معنى واحد بالهوية وان امكن ان يقوم بهذين الاثنين
الموجودين معنى موجود فيه تعدد بخلاف الاثنين الاولين اذ لا يمكن ان يقوم بهما امر موجود اصلا كما ذكرناه بل ذلك
الامر القائم بالمعدودات مجرد فرض واعتبار اى امر فرضى اعتبارى وان كانت المعدودات الخارجية متصفة
به وان اتصاف الموجودات العينية بالامور الاعتبارية جائز وبهذا تنحل الشبهة وينحسم مادتها فان الاعيان
متصفة بالعدد بلا شك واما ان العدد العارض لها موجود خارجى فليس مما لا شك فيه وكذا الحال فى الوحدة العارضة
للموجود العينى المقصد السادس انهم اى المتكلمين انكروا المقدار كما انكروا العدد بناء على تركب الجسم عندهم
من الجزء الذى لا يتجزى كما سياتى ان شاء الله تع فانه لا اتصال بين الاجزاء التى يتركب الجسم منها عندهم بل هى منفصلة
بالحقيقة الا انه لا يحس بانفصالها لصغر المفاصل التى حاذت الاجزاء عليها واذا كان الامر كذلك فكيف يسلم
عندهم ان ثم اى فى الجسم اتصالا اى امرا متصلا فى حد ذاته هو عرض حال فى الجسم وان الاجزاء التى تفرض فى الجسم بينها
حدود مشتركة كما فى المقادير وح اما بل اذا كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى لم يثبت وجود شئ من المقادير اذ لا معنى لها الا الجواهر
الفردة فاذا انتظمت فى سمت واحد حصل منها امر منقسم فى جهة واحدة يسميه بعضهم خطا جوهريا ولو انتظمت
فى سمتين حصل امر منقسم فى جهتين وقد يسمى سطحا جوهريا واذا انتظمت فى الجهات الثلث حصل ما يسمى جسما
اتفاقا فالخط جزء من السطح والسطح جزء من الجسم فليس لنا الا الجسم واجزائه وكلها من قبيل الجوهر فلا وجود لمقدار
هو عرض اما خط او سطح او جسم تعليمى كما زعمت الفلاسفة ثم انه شرع فى الاشارة الى الخواص الثلث المذكورة للكمية وانها
كيف تتصور فى الجسم على تقدير تركبه من الجواهر الافراد فقال والتفاوت بين الاجسام فى الصغر والكبر والزيادة والنقصان
راجع الى قلة الاجزاء وكثرتها فما هو اقل اجزاء يكون اصغر حجما وانقص وقد يقع التفاوت بسبب شدة اتصال الاجزاء
او ثبوت فرج فيما بينها فقد جاز ان يوصف الجسم بالمساواة واللامساواة من غير ان يقوم به كمية اتصالية تسمى مقدارا